

Distr.: General  
1 July 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثالثة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات  
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية  
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي  
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى  
رئيس الجمعية العامة

أتشرف بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ الذي أنشأت الجمعية بموجبه  
المجموعة الاستشارية لتقديم المشورة لي بشأن استخدام الصندوق المركزي لمواجهة  
الطوارئ وأثره. وعملاً بأحكام الفقرة ٢١ من القرار، أتشرف بأن أحيل طيه المذكرة التي  
وجهت إلي بشأن نتائج اجتماع المجموعة الاستشارية المذكورة الذي انعقد في نيويورك  
يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وتلخص المذكرة النقاط الرئيسية التي أثبتت أثناء المناقشات بشأن موضوعي إدارة  
الصندوق وما يحدث من أثر في العمليات الإنسانية. وقد أقرت المجموعة الاستشارية قوة أداء  
الصندوق ولاحظت أن الصندوق قد خصص خلال عام ٢٠٠٨ مبلغاً غير مسبوق قدره  
٤٢٨ مليون دولار لاستخدامه في مختلف الأزمات في جميع أرجاء العالم. وأكثر ما يستحق  
الذكر هو المبلغ الاحتياطي البالغ ١٠٠ مليون دولار الذي ساعد حوالي ١٨ مليون شخص  
في أنحاء العالم على التكيف مع الآثار الإنسانية الناتجة عن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.  
وقد أمنت المجموعة الاستشارية على عمل أمانة الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات



الصادرة على إثر تقييم السنتين المستقل بإجراء حوار متواصل ومنهجي مع الوكالات الإنسانية والمنسقين المقيمين/الإنسانيين والمنظمات غير الحكومية.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع الدول الأعضاء، التي تبرع منها ١٠٧ دول للصندوق، على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي مون

## اجتماع المجموعة الاستشارية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نيويورك

### مذكرة إلى الأمين العام

### التوصيات والاستنتاجات

أنشأت الجمعية العامة المجموعة الاستشارية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في قرارها ١٢٤/٦٠ بهدف تقديم المشورة إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بشأن استخدام الصندوق وأثره. وانعقد أول اجتماع عن عام ٢٠٠٩ في نيويورك يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل. وانتخبت السيدة يوكا براندت (هولندا) كرئيس والسيد معظم مالك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) نائباً للرئيس.

وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى المجموعة الاستشارية بشأن استخدام الصندوق وإدارته خلال عام ٢٠٠٨ وأول أربعة أشهر من عام ٢٠٠٩، كما ناقش رد الإدارة الحالية على تقييم الصندوق الذي يجري كل سنتين.

وتستند الملاحظات والتوصيات التالية إلى المعلومات المستكملة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمراقب المالي وإلى المشاورات التي جرت مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات غير حكومية وإلى النقاش بشأن رد الإدارة على تقييم السنتين المستقل:

- ١ - أثنت المجموعة الاستشارية على ما بذل من جهود لجمع الأموال عام ٢٠٠٨ التي تجاوزت الهدف الذي حددته الجمعية العامة البالغ ٤٥٠ مليون دولار بحوالي ٣ ملايين دولار، وأحاطت علماً بتوسع قاعدة الجهات المانحة للصندوق إلى ١٠٧ دولة عضو مساهمة وأكثر من ست منظمات خاصة ومساهمات فردية عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة. ولاحظت المجموعة الاستشارية مع التقدير الجهود الشخصية التي بذلها الأمين العام لدى الدول الأعضاء بغرض توسيع الدعم السياسي والمالي للصندوق. إلا أن المجموعة لاحظت أيضاً أن عام ٢٠٠٩ يطرح، نظراً إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، تحدياته الخاصة وأوصت بأن يدعو الأمين العام الدول الأعضاء إلى بذل ما بوسعها لزيادة الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه للصندوق.

٢ - وكررت المجموعة الاستشارية مرة ثانية، كما فعلت في الاجتماعات السابقة، إقرارها بقوة أداء أمانة الصندوق. فمنذ إنشاء الصندوق في آذار/مارس ٢٠٠٦، خصص الصندوق أكثر من ١,٢ بليون دولار لعمليات الطوارئ في حوالي ٧٠ بلداً. وعلاوة على ذلك، فقد خصص الصندوق مبلغاً غير مسبوق قدره ٤٢٨ مليون دولار لاستخدامه في مختلف الأزمات التي وقعت عام ٢٠٠٨ في جميع أرجاء العالم. وأكثر ما يستحق الذكر هو المبلغ الاحتياطي البالغ ١٠٠ مليون دولار الذي ساعد حوالي ١٨ مليون شخص في أرجاء العالم على التكيف مع الآثار الإنسانية الناتجة عن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

٣ - وتعلق المجموعة الاستشارية أهمية كبرى على تقييم السنتين المستقل للصندوق الذي أجري عام ٢٠٠٨. وأثنت المجموعة على عمل أمانة الصندوق بشأن تنظيم مصفوفة الاستجابة الإدارية المنبثقة عن التقييم. وتشعر المجموعة بالرضى عن كون ثلاثة أرباع التوصيات قد قبلت تماماً أو على الأقل جزئياً بفضل الحوار المتواصل والمنهجي مع الوكالات الإنسانية والمنسقين المقيمين/الإنسانيين والمنظمات غير الحكومية. وستواصل المجموعة الاستشارية رصدها لمتابعة توصيات التقييم واستخدامها للمساعدة على توجيه عمل المجموعة في المستقبل.

٤ - وذكرت المجموعة الاستشارية بأنها كانت قد أوصت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بتنقيح المعايير الحالية للصندوق في مجال إنقاذ الحياة بطريقة تجعل توجيه أموال الصندوق نحو الطوارئ الإنسانية أكثر دقة وتجعل تحديد أولويات الاحتياجات أكثر وضوحاً. وتشعر المجموعة بالرضى إزاء عزم أمانة الصندوق التشاور مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وقد لاحظت المجموعة أن وضع المعايير المنقحة سيتطلب من أمانة الصندوق الموازنة بين الحاجة إلى أن تكون مرنة بقدر يجعلها مفيدة في الظروف غير المتوقعة وبين أن تكون محددة بقدر يجعلها متوافقة مع ولاية الصندوق.

٥ - وتعلق المجموعة الاستشارية أهمية كبرى على الخطوات التي اتخذتها أمانة الصندوق من أجل وضع "إطار أداء ومساءلة" للصندوق بغرض كفالة المساءلة والبرهنة على القيمة المضافة للصندوق. وقد شجعت المجموعة الاستشارية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على قياس النواتج، أي كمية الأموال المصروفة وما تحقق من نتائج، من قبيل نتائج برامج إنقاذ الحياة، التي لم يكن من الممكن تنفيذها لولا تمويل الصندوق. وقد طلبت المجموعة الاستشارية من وكيل الأمين العام وضع

إطار كامل للأداء والمساءلة وتنفيذه قبل نهاية ٢٠٠٩. وتطلعت المجموعة إلى الاستفاضة في مناقشة هذه المسائل في اجتماعها القادم.

٦ - وأشارت المجموعة الاستشارية إلى أن نشرة الأمين العام (ST/SGB/2006/10)، المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) في حاجة إلى التنقيح بالتشاور مع مكتب المراقب المالي ومكتب الشؤون القانونية والوكالات المشاركة بهدف تنفيذ بعض توصيات تقييم السنتين المستقل. وتأمل المجموعة الاستشارية الحصول على إحاطة بشأن النشرة المنقحة للأمين العام في اجتماعها القادم في تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وقد لاحظت المجموعة الاستشارية تواصل شعور منظمات غير حكومية بالقلق إزاء بطء صرف منح فرعية من وكالات تتلقى أموالاً من الصندوق. وفي هذا الصدد، أحاطت علماً بورقة موقف أعدها عدد من المنظمات غير الحكومية (بشأن اجتماع عقد مؤخراً تحت عنوان المنح الإنسانية السليمة) كانت قد أوصت باتخاذ خطوات لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن الصناديق الإنسانية، بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على سبيل المثال لا الحصر. وشددت المجموعة الاستشارية على أن العنصر الحاسم في الاستجابة الإنسانية الفعالة يتمثل في كفالة وضع ترتيبات تمويل بين الأمم المتحدة والشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية يمكن التنبؤ بها ويتم الحصول عليها في وقتها وتتمتع بالكفاءة من حيث التكلفة. وأشارت إلى أنه يقع على عاتق الوكالات والشركاء من المنظمات غير الحكومية مسؤولية وضع ترتيبات تيسر تدفق الأموال منها إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وطلبت المجموعة الاستشارية الحصول على قائمة حصرية عن ترتيبات المرور الخاصة بكل وكالة. وطلبت المجموعة أيضاً من وكيل الأمين العام النظر في اعتماد سياسة للصندوق تعنى بمسألة إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على التمويل والعمل مع رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بغرض الاتفاق على إجراء تحسينات استراتيجية على الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وفقاً لمبادئ الشراكة. وينبغي طرح هذه المسألة أيضاً للنقاش في الاجتماع القادم الذي سيعقده المنهاج الإنساني العالمي في أيلول/سبتمبر. وأعربت المجموعة الاستشارية عن أملها في أن تُحل هذه المسألة، المطروحة منذ زمن طويل، بوصفها مسألة ذات أولوية عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمنهاج الإنساني العالمي.

٨ - ومثل الاجتماع السابع لمجموعة الصندوق الاستشارية الفرصة الأولى لإجراء مناقشة مباشرة مع المراقب المالي بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الصندوق. ولاحظت المجموعة روح التعاون التي اتسمت بها مناقشتها مع المراقب المالي والأمين العام المساعد لشؤون التخطيط والبرمجة والميزانية، يون يامازاكي. وتلقت المجموعة الاستشارية ضمانات بموافقة وشيكة من المراقب المالي على عودة رسالة التفاهم الجامعة المؤقتة، وهو أمر هام بالنسبة لأداء الصندوق. وستشكل الرسالة اتفاقاً قياسياً بين منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وكل وكالة من الوكالات الإنسانية، مما يقصر أمد العملية الإدارية للصندوق ويعجل عمليات الصرف من خلال الاستغناء عن مئات رسائل التفاهم المتعلقة بمشاريع محددة التي يجري حالياً توقيعها بانتظام.

٩ - وذكرت المجموعة الاستشارية أنه كان مشار تشجيع لها إبداء المراقب المالي استعداداً لمناقشة السبل الممكنة التي تكفل استخدام تكاليف دعم البرنامج البالغة ٣ في المائة في الإدارة المباشرة للصندوق كما هو الحال بالنسبة لتكاليف أمانة الصندوق. وإضافة لذلك، أحاط المراقب المالي علماً باقتراح المجموعة الاستشارية المتمثل في ضرورة تغيير القواعد والأنظمة المالية المتبعة حالياً بهدف دعم الصندوق دعماً تاماً كي يصبح صندوقاً جديداً ومرناً وابتكارياً. إلا أنه ذكر أن السلطة التشريعية اللازمة لتعديل القواعد والأنظمة المالية ستبقى في يد الجمعية العامة والأمين العام. ووافق المراقب المالي على الاجتماع بالمجموعة الاستشارية حالما تجتمع في نيويورك. وطلبت المجموعة من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تقديم تقرير إلى المجموعة الاستشارية في اجتماعها القادم الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر عن التقدم المحرز على صعيد العمل مع المراقب المالي من أجل تحديد التغييرات التشغيلية المتوافقة مع القواعد والأنظمة المالية للأمم المتحدة بحيث تؤدي إلى زيادة كفاءة الصندوق وفعاليته.

١٠ - ولاحظت المجموعة مع التقدير التحسن الذي تحقق في الإبلاغ المالي والسردي فيما يتعلق باستخدام أموال الصندوق. فالتقارير السردية والمالية السنوية باتت تصل في وقتها أكثر من قبل، كما تحسنت نوعيتها. وعلاوة على ذلك، أوصت المجموعة الاستشارية بمراعاة الجهود التي بذلت بهدف إدخال المزيد من التحسينات عند إعداد إطار الأداء والمساءلة.

١١ - ولا تزال المجموعة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء الصعوبة التي ستحدثها الأزمة المالية العالمية في تحقيق الصندوق للهدف الذي حددته الجمعية العامة له عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والمتمثل في بلوغ الرقم المستهدف للتمويل وهو ٤٥٠ مليون دولار. وبناء على ذلك، وافقت المجموعة الاستشارية على استراتيجيات الاتصالات وتعبئة الموارد، وكرر الأعضاء استعدادهم لأن يتخذوا خطوات ترمي إلى تعزيز سمعة الصندوق والتماس المزيد من الموارد له.

---